مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية
المجلد 41 العدد 1 (2025): 113- 144

Damascus University Journal of Educational and Psychological Sciences
Vo. 41 No. 1 (2025): 113-144

واقع سياسة التعليم العام في دولة الكويت: دراسة تحليلية نقدية في ضوء نظرية الفوضى

زهاء فهد الصويلان [1]*

[1] * أستاذ مشارك، قسم أصول التربية، جامعة الكويت.
zaha.alsuwailan@ku.edu.kw

الملخص:

تشكل السياسة التعليمية الإطارَ العام الذي يوجه النظام التعليمي ويحدد أهدافه، ويعمل على تنظيم العملية التربوية. فهي تشمل جميع الجوانب المتعلقة ببناء نظام تعليمي متكامل، بدْءاً من اللوائح والتشريعات والتخطيط ووضع الأهداف والمناهج، مروراً بعملية التنفيذ، وصولاً إلى المتابعة والتقييم؛ لذا فإن أيَّ خلل في السياسة التعليمية قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على النظام التعليمي ككل. وقد سلَّط البحثُ الضوءَ على واقع السياسة التعليمية في الكويت، التي تعاني من عدم الاستقرار ومن التغييرات المتكررة، وحاول من خلال نظرية الفوضى توضيحَ تأثير التغيرات على مستوى التعليم، إذ إنَّ التغيير في أحد جوانب النظام قد يؤدي إلى تأثيرات تمتد إلى جوانب أخرى، وهذا ما توضحه نظرية الفوضى التي ترى أنَّ الأحداث الصغيرة قد تؤدي إلى نتائج كبيرة، مثل رفرفة جناح الفراشة التي يمكن أن تسبب إعصاراً. كما قدَّم البحث مقترحاتٍ للتعامل مع هذه المشكلات بالاستفادة من نظرية الفوضى التي توفر فهماً أعمق للتعامل مع الأنظمة غير المستقرة وغير الخطية.

الكلمات المفتاحية: نظرية الفوضى، السياسة التعليمية، تأثير الفراشة، التعليم العام.

تاريخ الإيداع: 2024/11/18
تاريخ القبول: 2025/1/9

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

ISSN: 2789-6390 (online)
https://journal.damascusuniversity.edu.sy

The Reality of Public Education Policy in the State of Kuwait: A Critical Analytical Study in the Light of Chaos Theory

Zaha Fahad Alsuwailan*[1]

[1]* Department of Foundations of Education - Faculty of Education – Kuwait University.

(zaha.alsuwailan@ku.edu.kw)

Abstract:

Educational policy forms the general framework that guides the educational system, defines its objectives, and organizes the educational process. It includes all aspects related to building an integrated educational system, starting from regulations, legislation, planning, setting goals and curricula, through the implementation process, to monitoring and evaluation. Therefore, any imbalance in educational policy may lead to negative effects on the educational system. The research highlights the reality of educational policy in Kuwait, which suffers from instability and frequent changes, and uses chaos theory to analyze the impact of these changes on the education system. According to chaos theory, changes in one part of a system can led to effects that extend to other areas, illustrated by the "butterfly effect", where the flap of butterfly's wings can eventually cause a hurricane. Similarly, minor alterations in one aspect of the education system can create large, unforeseen consequences in others. The research also presents proposals to deal with these challenges by applying chaos theory, which provides a deeper understanding of dealing with unstable and nonlinear systems.

Key Words: Chaos theory, Educational policy, Butterfly effect, Public education.

Received: 18/11/2024
Accepted: 9/1/2025

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC **BY- NC-SA**

المقدمة:

تمثل السياسة التعليمية حجر الأساس للنظام التعليمي، فهي تعد مركز القيادة والتحكم الذي ينظم عمل هذا النظام. و تعتبر الأداة الرئيسية للنهوض بالمجتمع وتحقيق رؤيته وتنميته الشامله، من خلال تطوير المنظومة التعليمية؛ لتواكب التغيرات والمستجدات المعاصرة، مع مراعاة التحديات الحالية والمستقبلية. كما تساهم السياسة التعليمية في صياغة التشريعات ووضع القوانين والضوابط التي توجه العملية التعليمية، بما يسهم في تحقيق أهدافها؛ لتتوافق مع متطلبات المجتمع واحتياجاته. ويرتبط نجاح السياسة التعليمية بتبني فلسفة تربوية واضحة تعكس أيدلوجية المجتمع وقيمه، مما يساعد على ترجمة أهدف الدولة إلى سياسات وبرامج قابلة للتنفيذ تهدف إلى تطوير التعليم وإصلاحه وتجويد مخرجاته.

وتلعب السياسة التعليمية دوراً محورياً في توجيه وضبط عمل أي نظام تعليمي وما يرتبط به من جوانب مثل التمويل، وتجويد العملية التعليمية، والمناهج الدراسية، وإعداد المعلمين وتدريبهم، وتنسيق الأنشطة التربوية، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الهلالي، 2021). كما تساهم في صنع القرارات وتحديد الهياكل التنظيمية، فهي التي تضع الإطار العام للنظام التعليمي بجميع مكوناته، وتحدد الإستراتيجيات التي تجسد التوجهات العامة التي تسعى وزارة التربية والتعليم إلى تحقيقها(غنيم، 2015)، كما تعبّر هذه السياسة عن تطلعات المجتمع من خلال العمل على تحسين جودة التعليم وتطويره بما يلبي الاحتياجات الوطنية ويواجه التحديات المستقبلية. ونظراً لأهمية السياسة التعليمية ودورها في تطوير النظام التعليمي، بذلت دولة الكويت جهوداً كبيرة لتطوير سياستها التعليمية، ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الجهود للارتقاء بمستوى التعليم ولتحقيق رؤية الكويت 2035، لا يزال التعليم في الكويت يعاني من إشكاليات مرتبطة بسياساته التعليمية، التي نتج عنها تدنٍّ في مستوى جودة التعليم، مما أدى إلى تراجع مستوى التعليم، واحتلال دولة الكويت المرتبة الخامسة في مجال التعليم من بين دول مجلس التعاون الخليجي (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2022). وقد تكمن الإشكالية في عملية بناء السياسة التعليمية، فهي المسؤولة عن بناء نظام تعليمي متكامل، وعن تكامل جميع جوانبه. ولتحقيق هذا التكامل، لا بد من أن تمر السياسة التعليمية بعدة مراحل أساسية لبناء نظام تعليمي فعَّال، ابتداء من اللوائح والتشريعات والتخطيط ووضع الأهداف والمناهج، مروراً بعملية التنفيذ، وصولاً إلى المتابعة والتقييم. وقد تواجه أثناء عملية البناء مشكلات

وتحديات تحتاج إلى تدخل سريع لمعالجتها. فإهمال معالجة أي جانب مهما كان بسيطاً قد يؤثر سلباً على جودة النظام التعليمي على المدى القصير أو البعيد، مما قد يؤدي إلى تراجع أدائه أو حتى انهياره. وهذا ما تشير إليه نظرية الفوضى، التي تلفت الانتباه إلى أن الأحداث الصغيرة قد تترتب عليها سلسلةٌ من الأحداث المتتابعة والمترابطة، التي قد تتفاقم بمرور الوقت وتسبب نتائج كارثية؛ لذا يصبح من الضروري الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة في كل مرحلة من مراحل النظام التعليمي. ولتحقيق ذلك، لا بد من التحليل العميق للمراحل المختلفة والعوامل المؤثرة في النظام، سواء داخلية مثل المناهج الدراسية والبيئة الصفية أو خارجية مثل السياسات العامة والظروف الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى وضع آلية التعامل مع التغيرات غير المتوقعة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى نظرية الفوضى التي تدعو إلى اتباع نهج ديناميكي والتعامل مع الأنظمة التعليمية المتغيرة، والابتعاد عن الأنظمة الخطية التقليدية. كما تساعد على فهمٍ أعمق لكيفية تأثير القرارات والسياسات التعليمية على النظام التعليمي بأكمله، بما يساعد في توقّع العواقب غير المتوقعة ومعالجتها بشكل مسبق قبل تراكمها. بالإضافة إلى أهميتها في تعزيز المرونة في الأنظمة التعليمية وقدرتها على التكيف مع التغيرات المفاجئة.

مشكلة البحث:

تعد السياسة التعليمية ركيزة أساسية في تطوير التعليم في المجتمع، إذ تتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات التي توجه العملية التعليمية، وتحدد على ضوئها الاستيراتيجيات، والخطط، والبرامج الدراسية. و نظراً للدور الهام الذي تلعبه السياسة التعليمية، حاول البحث تسليط الضوء على السياسة التعليمية في دولة الكويت والتعرف إلى التحديات التي تواجهها، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات المرتبطه بالسياسة التعليمية في الكويت. ومن أبرز هذه الدراسات، دراسة الطاحوس (2023) التي بينت أن السياسة التعليمية تتسم بعدم الاستقرار والتغيير المستمر. كما تعاني من غياب رؤية منهجية في بناء فلسفتها واستيراتيجياتها، وضعف تطبيق القرارات ومتابعتها. كما كشفت دراسة الحربي (2019) عن التحديات التي تواجهها السياسة التعليمية في محاولتها تحقيق أهدافها. وانطلاقا من هذه الإشكاليات، حاولت الدراسة تحليل واقع السياسة التعليمية في الكويت بالاستناد إلى نظرية الفوضى، التي تتيح فهم السياسة التعليمية، باعتبارها منظومة متكاملة تتكون من سلسلة من القرارات، واللوائح، والأهداف. وتركز النظرية على كيفية تنفيذ هذه السياسة عبر مراحل تنفيذية مترابطة، حيث يؤدي أي خلل في إحدى المراحل إلى التأثير على باقي المراحل، مما يساعد على فهم العلاقات الديناميكية غير الخطية داخل

النظام. وبالنظر إلى حالة عدم الاستقرار التي كشفت عنها الدراسات في سياسة التعليم في الكويت، أصبح من الضروري تحليلُ السياسة التعليمية في الكويت، والتعرف على إشكالياتها من خلال دراسة سياسة نظام التعليم العام في ضوء نظرية الفوضى، وتقديم مقترحات من خلال استخدام الديناميكية الفوضوية في تطوير السياسة التعليمية في الكويت. ومن هنا تتحدد مشكلة البحث بالسؤال الرئيس التالي: ما دور نظرية الفوضى في فهم وتطوير سياسة التعليم في دولة الكويت؟

أهمية البحث:

الأهمية النظرية: تكمن أهمية البحث في تقديم رؤية شاملة لواقع السياسة التعليمية في الكويت، وتسليط الضوء على الإشكاليات المتعلقة بها، مع محاولة فهم تلك المشكلات من خلال توظيف نظرية الفوضى، التي تعدُّ من النظريات الحديثة التي برزت في القرن العشرين. وتتيح هذه النظرية التركيز على التفاصيل الصغيرة التي قد تتفاقم مع مرور الوقت وتتحول إلى مشكلات كبيرة قد تؤثر سلبياً على جودة التعليم.

الأهمية التطبيقية: من المؤمل أنْ يلفت البحث نظرَ القائمين على السياسات التعليمية إلى ضرورة مراجعة السياسات القائمة، وتبني نظرية الفوضى بديلاً عنها في بناء سياسة التعليم قائمة على ديناميكية غير خطية.

أهداف البحث: يهدف البحث بشكل أساسي إلى التعرف على الإشكاليات التي تؤدي إلى تدني مستوى التعليم في الكويت ووضع الحلول المناسبة لهذه الإشكاليات، وذلك من خلال الخطوات التالية:

1- التعرف إلى واقع السياسة التعليمية في الكويت.

2- توضيح دور نظرية الفوضى في فهم إشكالية النظام التعليمي.

3- تقديم مقترحات لمعالجة سياسة التعليم في الكويت في ضوء نظرية الفوضى.

أسئلة البحث:

1- ما مفهوم السياسة التعليمية ووظائفها ومراحلها ومقوماتها؟

2- ما المرتكزات والإجراءات التي تقوم عليها السياسة التعليمية في دولة الكويت؟

3-ما دور نظرية الفوضى في فهم واقع سياسة التعليم في دولة الكويت؟

4-ما دور الديناميكية الفوضوية في تطوير سياسة التعليم في دولة الكويت؟

مصطلحات البحث:

- **السياسة التعليمية Educational Policy**: "مجموعة من المبادئ والأسس و المعايير التي تحكم نشاط التعليم وتوجِّه حركته من خلال التحكم في عملية اتخاذ القرارات، وفي ضوئها توضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج التعليمية"(غنيم،2015،9).

- **نظرية الفوضى Chaos Theory:** "دراسة نوعية للسلوك المتكرر غير المستقر في الأنظمة الاجتماعية الديناميكية غير الخَطية والتي منها النظام التعليمي" (جمعة، 2017، 208).

- **التعريف الإجرائي للسياسة التعليمية في ضوء نظرية الفوضى:** التعامل مع القرارات والخطط والاستراتيجيات المتغيرة وغير المستقرة في السياسة التعليمية بأسلوب ديناميكي لا خَطي.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** السياسة التعليمية في الكويت ودور نظرية الفوضى في فهم ديناميكياتها غير الخطية وتقديم استيراتيجيات للتعامل معها.

منهج البحث: استخدم البحثُ المنهجَ الوصفي من خلال مجموعة من الإجراءات المتمثلة بالآتي:

- **مراجعة الأدبيات التي تناولت السياسة التعليمية في الكويت:** البحث في الدراسات والأبحاث التي تناولت السياسة التعليمية في الكويت، مع التركيز على التحديات والمشكلات التي تواجهها.

- **مراجعة التقارير والوثائق الرسمية المرتبطة بالتعليم في الكويت:** مراجعة التقارير الحكومية، والإحصاءات، والوثائق ذات الصلة.

- **جمع الدراسات الأجنبية والعربية المرتبطة بنظرية الفوضى:** جمع الدراسات التي تناولت نظرية الفوضى بشكل عام والتي تناولتها في مجال التعليم بشكل خاص.

السياسة التعليمية ونظرية الفوضى:

1- السياسة التعليمية (مفهومها، وظائفها، مراحلها، مقوماتها):

يُستخدَم مصطلح السياسة التعليمية للتعبير عن مجموعة الإستراتيجيات والقرارات التي تحدد كيفية تنظيم وإدارة عملية التعليم لتحقيق أهدافها المحددة. فهي تتضمن جميع جوانب التعليم ومراحله المختلفة، والخطط والنظم الإدارية والمعلم والمناهج الدراسية وطرائق التدريس والوسائل التعليمية. كما يُستخدَم المصطلح للدلالة على مجموعة من الأهداف والمبادئ العامة التي تشكل أساسَ العمل التربوي، وهي السياسة التي تتبناها الوزارة لفترة زمنية معينة لتحقيق الأهداف وفقًا للمبادئ المتضمنة لها (الطاحوس، 2023). وهي عملية منظمة تعتمد على الأساليب العلمية في تحديد المشكلة؛ بهدف التمكن من صياغة القوانين واللوائح التي تعالجها بطريقة منهجية، مع التركيز على الأبعاد المستقبلية (فضل والظاهر، 2020). ويُعرِّفها الديك (2023) بشكل عام بأنها: "القرارات والقوانين والأنظمة واللوائح التي تتضمن مبادئ أو أفكاراً أو اتجاهاتٍ، تمثل الأطرَ العامة التي تُصدرها الدولة ممثلة بوزارة التربية والتعليم؛ لتنظيم التعليم وتحديد إطاره العام وأهدافه وتوجيه نظامه التربوي والعملية التربوية، والناتجة عن تفكير منظم وتحليل للواقع لتحقيق طموحات أفرادها وتنمية مجتمعاتها في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة" (369). أما الحربي (2019) فيرى أن "السياسة التعليمية هي عملية رسم الخطوط العامة الأساسية للنظام التعليمي وتحديد لها بشكل يحقق الأهداف العامة للتربية، وتنبثق من فلسفة المجتمع وتطلعاته وآماله التي يسعى لتحقيقها" (22).

1.1. وظائف السياسة التعليمية:

تقوم السياسة التعليمية على مجموعة من الوظائف، من أهمها:

- تشكيل إطارٍ مرجعيّ يوجه النظام التعليمي.
- تحديد علاقة كلٍّ من الدولة والمجتمع بالتعليم.
- توجيه التعليم واستشراف المستقبل.
- تحديد أساليب وطرق وأدوات تقويم النظام التعليمي.

- صياغة الأهداف وتحديد هياكل المراحل التعليمية.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل المنظومة التعليمية.
- تحديد مصادر ومواصفات الموارد المالية والبشرية (فضل والظاهر،2020 ،117).

2.1. مراحل السياسة التعليمية:

تمر السياسة التعليمية بمراحل متعددة، وتتميز تلك المراحل بتداخلها وتكاملها؛ وذلك لضمان سير العملية التعليمية بفاعلية، ومن أهم تلك المراحل:

1- **اختيار السياسة التعليمية:** ويتم في هذه المرحلة وضع السياسة التعليمية وفقاً للاختيارات المتاحة التي تتناسب مع أولويات الدولة.

2-**بناء الاستراتيجية:** ويتم من خلال هذه المرحلة تحويل الاختيارات السياسية إلى استراتيجية منظمة وعملية، تتصف بالشمول، والتكامل، والضبط، والمرونة. وتقوم الاستراتيجية على ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

- تنظيم عناصر المنظومة التعليمية في كلٍّ متماسك.
- الأخذ بالاحتمالات، والتنبؤ بالمخاطر التي قد تُخِلُّ بالمنظومة التعليمية.
- معالجة المشكلات الطارئة ومحاولة التحكم فيها.

3- **التخطيط:** ويتم تحديد الطرق والأساليب التي تساعد في عملية التنفيذ (علي، 2015، 198).

كما أشار دياب (2018) إلى أن تشكيل السياسة التعليمية يمر بثلاث مراحل أساسية، ففي المرحلة الأولى تتم صناعة السياسة التعليمية وصياغتها وهي التي تأتي نتيجة اختيار سياسي. وأما المرحلة الثانية فهي مرحلة إعلان السياسة التعليمية وتبنيها، وهي التي يشترك فيها مجموعة من القيادات على المستويات السياسية والفنية والإدارية المرتبطة بالعملية التعليمية. أما في المرحلة الثالثة فيتم تنفيذ السياسة التعليمية من خلال تنفيذ الأفكار والقرارات المتضمَّنة في الخطط التعليمية على أرض الواقع. وهذه السياسة التعليمية، كما ذَكَر، **تستند على تسعة مجالات ومراحل رئيسة:**

المجال الأول: رؤية السياسة التعليمية التي تتحقق في وضع رؤية السياسة التعليمية ورسالتها على مدى الزمن.

المجال الثاني: الإطار التشريعي للسياسة التعليمية، وهذا المجال يتضمن المعايير المستمَدة من مواد الدستور، والقوانين، والوثائق.

المجال الثالث: بناء السياسة التعليمية في إطار مؤسسي وتشريعي يتفق مع دستور الدولة، والتشريعات، والقوانين، واللوائح الحكومية للدولة.

المجال الرابع: المشاركة المجتمعية في السياسة التعليمية، ويُقصَد بها المعايير التي تحدد طبيعة ونوعية المشاركات التعليمية في مراحل صنْع السياسة التعليمية، وتنفيذها، وتقويمها.

المجال الخامس: تطبيق السياسة التعليمية وتنفيذها من خلال ترجمة قرارات السياسة التعليمية إلى واقع ملموس في شكل برامج محددة.

المجال السادس: تحقيق فاعلية السياسة التعليمية ويُقصَد بها مدى توفر الإمكانات التكنولوجية، والمعلومات، وآليات العمل الملائمة، والموارد البشرية المؤهلة القادرة على وضع سياسة تعليم تُسهم بفاعلية في رفع مستوى نظام التعليم.

المجال السابع: تقويم السياسة التعليمية التي يتم في ضوئها الحُكم على مدى نجاح السياسة التعليمية في تطوير المؤسسات التعليمية وتحديثها، وذلك انطلاقاً من أهدافها الإستراتيجية.

المجال الثامن: ضمان جودة السياسة التعليمية، وذلك من خلال الالتزام بالمعايير القياسية الوطنية للجودة في جميع مراحل صنع السياسة التعليمية، وتنفيذها، وتقويمها، للتعليم قبل الجامعي.

المجال التاسع: عائدات السياسة التعليمية ويُقصَد بها المكتسبات التعليمية والمخرجات التي تنعكس على الفرد والمجتمع وآثارها في الجوانب التنموية (دياب، 2018، ص.348-349). ويمكن تلخيص مراحل السياسة التعليمية بشكل عام في الشكل (1).

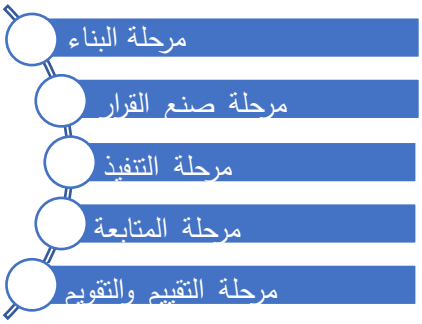

الشكل (1) مراحل السياسة التعليمية

3.1. مقومات السياسة التعليمية: تقوم السياسة التعليمية على مجموعة من المقومات كما يأتي:

1- **المرجعية المجتمعية:** أن تراعي السياسة التعليمية إيديولوجيا المجتمع وثقافته.

2- **الترابط والتكامل والاتساق بين عناصرها:** وذلك من خلال النظر إلى التعليم بصفته وحدةً متكاملة، والنظر إلى الإصلاح نظرةً شمولية.

3- **استخدام المنهج العلمي:** وذلك من خلال الاستعانة بالمختصين لحل المشكلات التعليمية.

4- **دراسة العائد الاقتصادي والاجتماعي:** دراسة المشروعات التعليمية في خطة التنمية الشاملة، والتعرف على أبعادها، ومدى تحقيق أهدافها، ودورها في تلبية احتياجات سوق العمل.

5- **استمراريتها ومرونتها:** ويُقصَد به الاستقرار النسبي للتعليم لاستمرار سياسته، وأن يكون مرناً للتغير؛ ليستجيب للمستجدات الطارئة في الساحة التعليمية.

6- **التزام المنفذين وعدم حيادهم عنها:** أن يلتزم المشاركون في السياسات التعليمية في تنفيذها والإيمان بها لضمان تحقيق أهدافها.

7- **توفر الإمكانات الكافية لتنفيذها:** ويُقصَد بها توفر الإمكانات البشرية والمادية والتعليمية والأنشطة والخدمات الصحية والاجتماعية.

8- **فاعلية نظام الإشراف القائم على تنفيذها:** فاعلية الإشراف الإداري والفني في السياسات التعليمية.

9- **الامتداد الجذري:** ويُقصَد به الاستفادة من التراث الثقافي لفهم أفكار المجتمع التي تساعد على فهم حاضره (سيد، 2020، 25).

2- السياسة التعليمية في دولة الكويت:

تترجم وزارة التربية في دولة الكويت باستمرار الإرادة السياسية لتطوير منظومتها التعليمية، وتنطلق سياستها التعليمية من فلسفة المجتمع التي تشتق منها الأهداف التربوية، ويمكن إيجاز الأهداف التربوية بالآتي:

- طبيعة المجتمع الكويتي ودينه وفلسفته وتراثه الثقافي.
- العقيدة الإسلامية بمنهجها الشامل للإنسان والكون والحياة.
- العروبة بتراثها وقضاياها المعاصرة وآمالها واتجاهاتها نحو المستقبل.
- طبيعة العصر الذي نعيش فيه.

- حاجات الفرد وخصائص نموه.
- الاتجاهات التربوية المعاصرة (وطفة،2012، 79-80).

وبناء على الأهداف السابقة تقوم الوزارة بوضع خططها، وترسم سياستها التعليمية، وتعمل على تنفيذها من خلال تطبيقها على المناطق التعليمية، التي بدورها تقوم بالإشراف على النواحي التنفيذية والإجرائية للتعليم في المدارس التابعة لها. وقد أوكلت الوزارة عدةَ مهام للمناطق التعليمية، منها:

- وضع تفصيلات السياسة التربوية والتعليمية ومتطلبات تنفيذها على مستوى المنطقة التعليمية.
- إقرار كافة الأنظمة والقواعد العامة التي تحكم أنشطة المناطق التعليمية المتعلقة بمجالات القَبول والتسجيل والامتحانات وغيرها.
- وضع الخطط التنفيذية للعمل في ضوء السياسة العامة للوزارة ومناقشتها من كافة جوانبها بمشاركة مديري الإدارات بالمنطقة مع تحديد برامجها الزمنية، وذلك في مختلف مجالات العمل.
- وضع النظم والقواعد التي تحكم مجالات العمل في المنطقة، على أن تكون في إطار الأهداف العامة للتربية بدولة الكويت، ووفقًا للنظم العامة المتبعة بالوزارة.
- التأكد من إتمام مدارس المنطقة في مراحلها المختلفة الاستعداد لتوفير كافة احتياجاتها لاستقبال العام الجديد.
- متابعة تنفيذ السياسات والخطط التربوية والتعليمية والإدارية الموضوعة للمنطقة التعليمية على ضوء برامج العمل المحددة.
- التأكد من تنفيذ الخطط الدراسية وخطط الأنشطة والتقويم والامتحانات وتحقيقها لأهدافها في المراحل المختلفة.
- تلقّي التقارير والنتائج عن سير العمل التربوي والتعليمي والإداري بالمنطقة.
- تفقّد أعمال اللجان والامتحانات على مستوى المنطقة.
- تلقّي تقارير التقويم النهائي للعملية التعليمية التربوية في مدارس المنطقة، والتأكد من مدى تحقيق أهداف المراحل التعليمية المختلفة وفقًا للخطة المحددة.
- تحديد السلبيات التي تظهر في تنفيذ الخطة وأسبابها (الديحاني،2016، 17-18).

على الرغم من جهود وزارة التربية في دولة الكويت في ترجمة الإرادة السياسية بتطوير التعليم من خلال صياغة الأهداف التربوية السابقة، إلا أن هذه الأهداف تبقى في إطار شكلي يفتقر إلى آليات تنفيذ ومتابعة مفصلة. فالآليات الحالية لا تتعدى إطار العمومية، مما أدى إلى تفاوت تطبيقها بين المناطق التعليمية.

3- نظرية الفوضى:

يعتقد معظم الناس أن نظرية الفوضى "Chaos Theory" هي مجرد فوضى ليس لها أسس أو قانون أو نظام، وأنه من الصعب شرح ماهيتها، ولكن في الواقع تتبع النظرية قوانين منتظمة، ولها نظام من نوع خاص، وهو نظام معقد ديناميكي لا خطي "Complex dynamics and nonlinear". وقد ظهرت هذه النظرية في الستينات من القرن العشرين، ففي عام 1961 عندما حاول إدوارد لورانز (Edward Lorenz) أن يتبع أحدَ الأنماط على فترة زمنية أوسع، قام بإدخال أنماط حركة الطقس في الحاسب الآلي للتنبؤ بالطقس، وقد توقّع أن إجراء تغيير بسيط في القياسات الرياضية للأحوال الجوية من خلال تحويلها إلى ثلاثة أرقام عشرية بدلاً من ستة سوف ينتج عنه تغيير وانحراف بسيط مقارنة بالرسوم البيانية الأولية، ولكنه تفاجأ باختلاف النتائج على الرغم من عملية تقريب الأرقام. وأدرك لورنز تأثيرَ العلاقات المتبادلة بين المتغيرات. فأي تغير مقصود قد ينتج عنه تأثيرات غير خطية. وعندما طبع الرسومَ البيانية ظهرت له على شكل فراشة، ومن هنا عُرفت بتأثير الفراشة. فالخطأ الحسابي البسيط كان كلفحة هواء بسيطة، ولكن تلك اللفحة كرفرفة جناح الفراشة التي يمكن أن تؤثر وتُحدِث إعصاراً. وأحدثت النظرية ثورةً في الأوساط العلمية، وعدَّها الكثيرون الثورةَ العلمية الثالثة في علم الفيزياء بعد النظرية النسبية والفيزياء الكمومية. وتوصلت النظرية إلى أن حدوث تغييرات بسيطة في المعطيات الأولية قد يؤدي إلى نتائج هائلة، واشتُهرت هذه النظرية كما ذكرنا سابقاً باسم تأثير الفراشة "Butterfly effect". (الموجي وآخرون، 2023 ؛ الجلال، 2020 ؛ أحمد وآخرون، 2022).

1.3. خصائص نظرية الفوضى: تتميز نظرية الفوضى بالخصائص التالية:

- **الحساسية للظروف الأولية:** التي تعني أنَّ أيَّ تغير مهما كان طفيفاً في قيمة متغير معين يمكن أن يؤدي إلى تغيرات كبيرة في سلوك النظام بكامله مع مرور الوقت؛ لذلك يمكن أن تكون العلاقة بين التغيير في المدخلات (قيمة المتغير) والنتائج (سلوك

النظام) غير متناسبة إلى حد كبير (Martins *et al.*, 2024). فقد تؤدي الفروقات البسيطة في المدخلات إلى تحولات هائلة في المخرجات. كما أن التغير الطفيف في الظروف الأولية قد يؤدي إلى تأثيرات واسعة النطاق على السلوك المستقبلي. وبالتالي، قد يؤدي سببٌ صغيرٌ للغاية إلى نتائج ضخمة يصعب تجاهلها، وقد يكون هذا التأثير ناتجاً عن محض الصدفة، فلو كنا نعرف بدقة قوانينَ الطبيعة وقواعدِها وحالةِ الكون في اللحظة الأولى، لكنا قد تمكَّنا من التنبؤ بدقةٍ بالنتائج التي قد تترتب على ذلك.

- **اللاخَطية:** النظام غير الخطي هو نظام لا تكون فيه العلاقات بين متغيراته خطية أو متناسبة؛ وذلك لِعدم ارتباط مخرجات النظام مباشرة بمدخلاته بنفس المقدار أو لأنَّ التغير في أحد المتغيرات لا يسبب بالضرورة تغيراً بنفس المقدار في المتغيرات التابعة. ويعارض هذا المفهومُ مفهومَ المبدأ الاختزالي النيوتوني الذي يشير إلى أن السبب والنتيجة بينهما علاقة خطية، وأن سعة التأثير تتناسب مع سعة السبب. ويرى النظام غير الخطي أن التغييرات الدقيقة في الحالة الأولية للنظام يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات كارثية في الحالة التالية لأي تغيير، وبالتالي يحتاج النظام إلى التحكم في أثناء تطوره، وذلك من خلال التغذية الراجعة.

- **الدورية:** وهي فترة زمنية تتميز بحدوث ظاهرة أو حدث معين خلالها، وتكون الفترة دورية عندما يتكرر سلوك سابق بعد مرور فترة زمنية محددة. وفي المقابل يحدث السلوكُ غيرُ الدوري عندما لا يخضع هذا السلوك لأي متغير يؤثر على حالة النظام لتكراره بطريقة منتظمة. ويعدُّ السلوكُ غيرُ الدوري سلوكا غير مستقر وً معقداً للغاية، لا يكرر نفسَه، بل يستمر في إظهار تأثيراتِ أي تعديلات بسيطة على النظام، وهذا ما يجعل التنبؤات الدقيقة مستحيلة، ويولّد سلسلةً من القياسات العشوائية.

- **الديناميكية:** الفوضى ظاهرة ديناميكية تحدث عندما يتغير شيء ما.

- **التعقيد:** تطلق هذه الصفة على السلوك الفوضوي عندما تتكون الأنظمة المعقدةً من عدد كبير من المكونات أو العوامل. و لا يتحدد سلوك تلك الأنظمة نتيجة لسبب واحد، بل نتيجة لعدة أسباب يتفاعل بعضها مع بعض بطريقة غير تراكمية. حيث يجد كلٌّ مكون أو عامل نفسَه في بيئة تتأثر إلى حد كبير بتفاعلاته مع العوامل الأخرى في النظام.

- **عدم القدرة على التنبؤ:** من الصعب معرفة جميع الظروف الأولية لنظام معقد، فلذلك لا يمكننا التنبؤ بالنتائج النهائية لهذا النظام.

- **الحتمية:** تشير الحتمية إلى الاعتقاد بأن كل فعل هو نتيجة حتمية لأفعال سابقة، وعلى الرغم من أنَّ النظام الفوضوي نظام غير دوري ولا يمكن التنبؤ به، إلا أنه حتمي من جهة عدم التنبؤ به.

- **التنظيم الذاتي، والانفتاح، والتكيف:** تحدث عمليات إعادة هيكلة ضخمة عفوية في الأنظمة التي تواجه قوى (الإنتروبيا) وتُخلَق أنظمة جديدة من النظام والبيئة. والأنظمة المفتوحة، تلك التي تزداد في النظام والتعقيد. وتكون مفتوحة لضخ مادة وطاقة جديدة مع تطورها. أما القدرة على التنظيم الذاتي فتُظهر أن الأنظمة المعقدة قادرةٌ على التكيف مع التغييرات والتعديلات، فهي لا تتفاعل بشكل سلبي مع الأحداث، بل تحاول بكل قوة أنْ تُجَيِّرَ أيَّ تَحَوُّلٍ لصالحها.

- **الظهور:** إن ظاهرة الظهور هي الطريقة التي تنشأ بها الأنظمة والأنماط المعقدة من خلال تعدد التفاعلات البسيطة نسبيّاً بين العوامل. وتظهر بعض الأنظمة هذه السمات الظاهرة. وهذه الأنظمة التي تتسم بالفوضى أو التعقيد في الأساس، تتمتع بالقدرة على توليد أنماط تبدو غير فوضوية أو أنماطاً يمكن التنبؤ بسلوكها. على سبيل المثال، الطقس هو نظام فوضوي له خصائص ناشئة، ورغم أنه من الصعب للغاية تحديدُ الظروف الأولية الدقيقة التي تؤدي إلى أنماط الطقس الفردية أو التنبؤ بتفاصيل النتيجة، فإن نظام الطقس العالمي يُنتِج بعضَ الأنماط الناشئة، ويمكن استخدام هذه الأنماط الناشئة مثل تشكل السحب للتنبؤ بالسلوك العام للنظام.

- **حساسية التغذية الراجعة:** تشير التغذية الراجعة إلى سمة محددة لأي نظام حيث تؤثر المخرجات أو النتائج على مدخلات النظام، وبالتالي تغيِّر تشغيله. ولا تؤثر التغذية الراجعة بشكل كبير على النظام الخطي، في حين أنها تولد تغييرات كبيرة في النظام غير الخطي. وغالباً ما تصبح الأنظمة فوضوية عندما تتوفر التغذية الراجعة، ومثال على ذلك سلوك سوق الأوراق المالية المتمثل بارتفاع قيمة السهم وانخفاضه، يميل الناس إلى شراء أو بيع هذه السهم، وهذا بدوره يؤثر بشكل أكبر على سعر السهم، مما يجعله يرتفع وينخفض بشكل فوضوي.

- **الكسيرات:** الكسورية هو نمط لا ينتهي أبداً. الكسورية هي أنماط معقدة بشكل لا نهائي ومتشابهة ذاتيّاً عبر مقاييس مختلفة، يتم إنشاؤها من خلال تكرار عملية بسيطة مراراً وتكراراً في عملية مستمرة، تتأثر الكسورية بعملية التكرار، وتبدو متشابهة بشكل مستقل عن شكلها أو مدى تكبيرها. إن حصْر الجاذبات الغريبة في منطقة محدودة ذات الطبيعة اللانهائية من الكسيرات يجعل من

المستحيل التنبؤ بالجانب طويل المدى للنظام بسبب المسارات المحتملة غير المحدودة التي أنشأتها الكسيرات. وتمثل النسخ المتماثلة اللانهائية للكسيرات فرصةً للتنظيم الذاتي (Lartey,2020; Fahim&Talabari,2014 ; محيي الدين وعلي، 2019).

2.3. نظرية الفوضى وعلاقتها بالنظام التعليمي:

كان لنظرية الفوضى الفضل في التقدم في مجال الحوسبة وتطوير طرق جديدة لرصد وتفسير مختلف العلوم الفيزيائية في بداية ثمانينات القرن الماضي، وقد استطاع علماء الرياضيات والفيزياء تطويرَ النظرية، وانتشرت مفاهيمها انتشاراً واسعاً في الثمانينات وأوائل التسعينات بسبب حداثتها وقابليتها للتطبيق. ولم تتوقف نظرية الفوضى على تفسير العلوم الطبيعية، بل توسّعت مجالاتها، وأسهمت في تغيير نظرة العلم من النظرة التقليدية الحتمية المطلقة التي تقوم على أساس فكرة النظام الخطي والاتساق الكوني إلى نظرة مختلفة وجديدة تنظر إلى اللانظام (الفوضى) كأساس للمعرفة. وقد وصل التغيير إلى مختلف العلوم ولا سيما العلوم الإنسانية، وخاصة مع صدور كتاب "نظرية الفوضى في العلوم الاجتماعية: الأساسيات والتطبيقات" عام 1996، الذي سلَّط الضوء على التطور العلمي الذي أحدثته النظرية التي تعدُّ تحولًا للإرث العلمي التقليدي القائم على النظرية النسبية ونظرية الميكانيكا الكمية (الكوانتم)، إلى النظرة الشمولية التي تنظر إلى الفوضى كنظام معقد وغير متوقع وبالإمكان تفسيره وإيجاد أنماط له في حال ملاحظته منذ البداية (جمعة، 2017؛ أحمد وآخرون، 2022). وبذلك اكتسحت نظرية الفوضى مجالات عدة في العلوم الاجتماعية، ولا سيما في مجال الفلسفة وعلم الاجتماع والإدارة والتعليم، حيث تقدم النظرية إعادةَ النظر في أنظمتنا التعليمية التي تتكون من فلسفة تربوية تسير على نظام خطي للتعليم وهو ما لم يعُد ينفع في عصر الثورة التكنولوجية. فنموذج نيوتن للنظام الخطي قد طُبِّق في النظام التعليمي دون معرفة مدى فائدته لتحقيق احتياجات العصر الحالي. وفي الواقع ما نحتاجه في هذه المرحلة نماذج غير خطية تسهل عملية التعلم (Akmansoy& Kartal, 2014)، حيث إن النماذج غير الخطية تعتمد على التغذية الراجعة التي مفادها أن التأثير يصبح جزءاً من السبب، ويمكن للعوامل الصغيرة أن تتضاعف مع مرور الوقت، بعكس نموذج نيوتن الذي يعتمد على نمط السبب والنتيجة (Cutright, 1996).

لذا تساعد نظرية الفوضى على فهم الأنظمة التعليمية من خلال تقديم نهج غير تقليدي، فالفوضى، كما ذكرنا سابقا، لا تعني الفوضى بمعنى غياب التخطيط و التنظيم، بل تساهم في فهم الأنظمة التي يصعب التنبؤ بها (Breedt & Fourie, 2024). ولطالما كانت الفوضى جزءاً من الأنظمة التعليمية، حيث ترتبط بالنظام الفوضوي الذي يتميز بعدة خصائص، من أبرزها أنه يعمل بطريقة غير خطية وتكرارية، بمعنى أن مخرجات دورة معينة تعتبر مدخلات للدورة التالية. كما أن الفوضى في هذا السياق تشير إلى أن الاختلافات الصغيرة في الظروف الأولية يمكن أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في النتائج. ويلاحظ أن العديد من الأنظمة التعليمية تتوافق مع هذه الشروط، وهو ما قد يكون ناتجا عن حالة عدم اليقين التي تحيط بعدد من جوانبها مما يجعلها معقدة. ومن أمثلتها عدم وضوح فاعلية أساليب التدريس، وعدم اليقين بكفاءة المحتوى العلمي، وكذلك في التغييرات التي تطرأ على المتعلمين. بالإضافة إلى أعداد الطلاب المتزايدة، والضغوط والمساءلة وغيرها من الأمور والتي تعدُّ من أشكال التعقيدات التي تحدث في أنظمة التعليم اليوم، والتي يتعين على المسؤولين التعامل معها. وهذا دور وزارة التربية والتعليم كونها المسؤولة عن جودة التعليم (Ercetin et others, 2013).

4- سياسة التعليم في دولة الكويت في ضوء نظرية الفوضى:

تسهم نظرية الفوضى كما أشرنا سابقاً في تفسير النظم المعقدة التي تتألف من عوامل ديناميكية عديدة يتفاعل بعضها مع بعض بأساليبَ وطرائقَ مختلفةٍ، وقد تتغير سلوكيات تلك النظم بتغير محيطها. وهذا ينطبق على ديناميكية النظام التعليمي الذي يتأثر بعدة تفاعلات داخلية وخارجية، ويتطلب فهمه ككيان متكامل ومترابط، أهمية فهم الديناميكية التي تحكم سلوكه وتغيراته. وفي هذا السياق، يمكن القول بأن النظام التعليمي قد يكون عرضة للتغيير نتيجة لبعض التغييرات البسيطة التي قد تؤدي إلى تحولات كبيرة، وذلك بسبب وجود خلل يؤدي إلى حالة من عدم التوازن (جمعة، 2017).

ويؤكد بيتر سينغ Peter Senge (كما ورد لدى,Reigeluth, 2023) أن الأنظمة تتسم بتفاصيل معقدة وديناميكية، فعندما يكون للفعل ذاته تأثيرات هائلة مختلفة على المدى القصير أو البعيد، فهذا يعني أن هناك ديناميكية معقدة. فديناميكيات النظام عبارة عن شبكة من العلاقات السببية التي تؤثر على سلوك النظام وعلى جميع مستوياته المختلفة، وهذا يساعدنا في فهم كيف أن التغيير في

جزء واحد من النظام التعليمي قد يؤثر على الأجزاء الأخرى. كما يساعدنا في فهم أعمق لكيفية تفاقم المشكلات في المنظومة التعليمية. بالإضافة إلى تحليل نهج السياسة التعليمية للتعرف على تأثير قراراتها أو توجهاتها على جودة النظام التعليمي، إذ قد تؤدي تغييرات طفيفة في القرارات أو التوجهات إلى نتائج كبيرة وغير متوقعة في الكثير من الأحيان (Pearnpitak, 2024). ويؤكد Akmansoy& Kartal (2014) أن القائمين على العملية التعليمية لو اهتموا بالتفاصيل والأحداث وتعاملوا معها بحساسية أكبر، لتمكنوا من تفادي الكثير من المشكلات. ومن هنا سوف نسلط الضوء على أبرز مراحل السياسة التعليمية في الكويت التي أسهمت في إضعاف المنظومة التعليمية، وأدت مع الوقت إلى تفاقم المشكلات التعليمية وتدني مستوى التعليم نتيجة عدم الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة التي كان لها تأثير كبير على جودة التعليم.

1.4. مرحلة بناء السياسة التعليمية:

تستند السياسة التعليمية في الكويت في مرحلة بنائها على فلسفة المجتمع التي ترتكز على منظومة القيم المجتمعية وعلى التطورات العالمية في مجال التنمية. وتحاول دولة الكويت باستمرار تطوير منظومتها التعليمية وتبني سياسات جديدة تتناسب مع المستجدات التربوية، إلا أنها تعاني من التغييرات المستمرة التي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار نتيجة تغير قرارات المسؤولين بشكل مستمر، فكل مسؤول يأتي برؤيته الخاصة ويحاول فرضَها على المنظومة التعليمية بعيداً عن الأسس والمعايير العلمية مثل استيراد نماذج تعليمية أجنبية لا ترتبط بطبيعة المجتمع وثقافته.

ومن ناحية أخرى، يعاني قطاع التعليم العام من تردد قياداته وتذبذبهم في اتخاذ القرار، وغالبا ما تكون هذه القرارات ضبابية فعلى سبيل المثال، قرار التعليم عن بُعد الذي اتُّخِذَ خلال جائحة كورونا، والذي يعدُّ من القرارات المصيرية التي ما زالت تبعاتها إلى وقتنا الحاضر، فوفقًا للعيسى وآخرون (2021) "أن قيادات التعليم العام ترددت في حسْم طبيعة التعليم عن بُعد، وأسلوب تطبيقه، وتواريخ استئنافه" (21). كما أضافوا أن القرار اتُّخذ بعد أشهر من تفشي الوباء وقد انعكس خطر إيقافه على جودة التعليم. كما ارتبط القرار بأمور أخرى كالتحصيل الدراسي للطالب، وقد كان له الأثر البالغ في تدني مخرجات التعليم العام.

وكشفت نتائج دراسة الطاحوس (2023) عن واقع السياسة التعليمية في الكويت، وأكدت أن السياسة التعليمية غير مستقرة نتيجة عدم استقرار الحكومة، وأن السياسة التعليمية ترتبط بمنظور الوزير بعيداً عن المعايير الموضوعة من أجله، وأضاف أن السياسة التعليمية لا بد لها من أن تكون مرتبطة بأهداف محددة واضحة، وأن تكون مؤسسية وليست مجرد اجتهاد أشخاص. وما زالت حركة التغيير في السياسة التعليمية تعاني من التذبذب والتغيير غير المدروس. فقد كشفت Alsaleh (2024) أن المشاريع التنموية في وزارة التربية والتعليم ما زالت تعاني من عقبات، فبعضها ما زال تحت التطوير، والبعض الآخر توقف وما زال تحت الدراسة؛ وذلك نتيجةٌ لِعدم استقرار السياسيات التعليمية، ومثال على ذلك اختبارات التقييم للرياضيات والهندسة والعلوم (MESA) التي أخذت خطوات بطيئة نحو التطوير منذ تجربتها عام 2012، وما زال مشروع رخصة المعلم يعاني من عقبات.

ومما سبق يتبين لنا أن عدم الاستقرار والتذبذب قد يؤثران على المنظومة التعليمية. فقد يتسببان في التأخر في اتخاذ القرار أو تذبذبه مما يخلق حالة من الفوضى في السياسة التعليمية التي تنتهجها الكويت مما قد يؤثر على جودة التعليم ككل. وقد أكد غنايم (2018) أن قوة السياسية التعليمية تكمن في "القضاء على التذبذب وعدم الاتساق والازدواجية، ودرجة الاستقرار النسبي، وتوفير الجهد والمال" (4).

1.1.4. مرحلة صنع القرار:

أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية إشراك مختلف فئات المجتمع في صنع السياسة التعليمية، وأوصت بضرورة تعزيز المشاركة المجتمعية وإشراك الخبراء والمؤسسات التعليمية وجميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية (اليافعي و آخرون، 2015). فالمشاركة المجتمعية تؤدي دوراً حيويّاً في صنع القرارات، حيث تعزز من فاعلية تنفيذ السياسات التعليمية، كما تعمل على تحسين العملية التعليمية وتسهم في تحقيق أهدافها، وتؤكد على ديمقراطية التعليم، وتعالج المشكلات التعليمية (العنزي، 2022). بالإضافة إلى أنها ضرورة اقتصادية توفر الدعم الإضافي وتدعم الجهود التنموية، وضرورة ثقافية تعمل على رفع وعي أفراد المجتمع، وضرورة اجتماعية تدفع إلى العمل بروح الفريق وتعزز قيم الانتماء والوطنية (الحبسي، 2011). كما تسهم الشراكة المجتمعية في تعزيز التكامل بين الأطراف المشاركة في العملية التربوية. وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كمبدأ دستوري، وتوسيع نطاق اللامركزية والديمقراطية.
- تُحَمِّل المجتمعَ المدني مسؤولية دعم المؤسسات التعليمية لتحسين جودة التعليم.
- رفع مستوى وعي المجتمع بالمشكلات التعليمية ومحاولة معالجتها.
- تقييم النظام التعليمي ومحاسبته.
- تحفيز التربويين للمساهمة في تحسين جودة التعليم.
- تبادل الخبرات والأفكار بين المجتمع والمؤسسات التعليمية لدعم الكفايات الداخلية والخارجية للتعليم (الجنفاوي، 2022، 11).

وعلى الرغم من أهمية المشاركة المجتمعية، إلا أننا في الواقع غالباً ما نجدها محدودة وسطحية بسبب المركزية السائدة، فمن النادر أن يتم دعوة المعنيين للمشاركة في الاجتماعات وورش العمل، مما يؤدي إلى غيابهم عن عملية صنع القرار الحكومي (عارف، 2014). فالمشاركة المجتمعية في سياسة التعليم في دولة الكويت لا تتعدى اللقاءات الشكلية، وتقتصر على عدد محدود من المعنيين في العملية التعليمية. ويشمل هذا الغياب المعلم الذي هو الأقرب إلى المنهج والذي يعرف مدى ملاءَمته للتلاميذ (عاشور وسليمان، 2024). كما نجد غياباً واضحاً لدور كليات التربية في تطوير مناهج التعليم العام وطرائق التدريس وبناء أدوات التقييم وقياس المخرجات. بالإضافة إلى ضعف التكامل بين كليات التربية ووزارة التربية في تبادل الخبرات. وقد أكدت Alsaleh (2024) أن السياسة التعليمية تفتقر إلى إشراك التربويين في القرارات مما قد يؤثر سلباً على جودة تلك القرارات. إذ تقتصر عملية اتخاذ القرارات على قيادات وزارة التربية. وقد يؤثر حرمان التربويين والمعلمين من المشاركة في اتخاذ القرار على حماسهم لتقديم الدعم ومرونتهم تجاه الإصلاحات التعليمية، مما يزيد من احتمالية تعرُّض تلك القرارات للمقاومة والتصدي للتغييرات، كما حدث عند تطبيق منهج الكفايات.

وفي إطار نظرية الفوضى، أشرنا إلى تأثير الفراشة، حيث يمكن لرفرفة أجنحتها أن تتسبب في حدوث إعصار. وبالمثل، فإن تجاهل دور المعنيين في العملية التربوية قد يؤدي إلى مقاومة أي نظام جديد يُفرض في الساحة التعليمية، خصوصاً في ظل غياب التربويين والمسؤولين من أساتذة كليات التربية، ومديري مدارس ومعلمين، وأولياء أمور.

2.1.4. مرحلة التنفيذ:

يتم تنفيذ السياسة التعليمية من خلال القائمين على العملية التعليمية من معلمين وإداريين ومشرفين. ولضمان نجاح عملية التنفيذ لا بد من توفير التمويل والموارد المادية والبشرية اللازمة (عنايات، 2020). كما ينبغي أن تشمل مراحل التطبيق الأساسية مثل التخطيط، والتجربة، والتقييم. وفي سياق السياسة التعليمية في الكويت، تعاني مرحلة التنفيذ من عدم الالتزام بتلك المراحل الأساسية. ففي عام 2015 تم تطبيق منهج الكفايات في الكويت على المرحلتين: الابتدائية والمتوسطة، ولكنه تعرَّض للفشل بسبب عدم تخصيص الموارد المالية الكافية، وافتقار الرؤية الواضحة لمنهج الكفايات لدى المعلمين بسبب نقص تدريبهم، ونقص الموارد التعليمية (العجمي، 2023). إلى جانب عدم إلمام الموجهين ومديري المدارس ورؤساء الأقسام بآلية التطبيق والإشراف والتقويم الخاصة بالمنهج الجديد، وعدم إلمام أولياء الأمور بطبيعة المنهج الجديد، وعدم وجود مؤشرات لقياس مستوى تحصيل الطالب (الجسار، 2018). ومن ناحية أخرى، لم تتم تجربة المنهج، وتم تعميمه دون الالتزام بمعايير وأسس التنفيذ. وهذا ما أشار إليه الفيلكاوي (2018) حين أكد أن منهج الكفايات لم تتم تجربته على عدد محدود من المدارس وأن التعميم كان بشكل مباشر. وهذا يتنافى مع معايير التنفيذ حيث بيَّن غنيم (2015) "أن المشروعات السياسية تحتاج أن تطبق على نطاق ضيق، قبل تعميمها، والاستجابة للضغوط تؤدي إلى التسرع في عملية الصنع، وما يرتبط بها من قرارات" (34).

وعند تحليل آلية تنفيذ السياسات التعليمية من منظور نظرية الفوضى، يتبين أنَّ سياسة التنفيذ ترتبط بديناميكيات غير خطية تتداخل ضمن شبكة معقدة من العلاقات السببية. تؤدي تلك العلاقات إلى تأثيرات واسعة النطاق على أساليب وطرق التنفيذ. إذ يمكن أن تتفاقم المشكلات الأولية نتيجة ارتباطها بمسببات وعوامل أخرى. على سبيل المثال، لو تم توفير تدريب كافٍ للمعنيين بمنهج الكفايات، لكان بالإمكان تجنُّب العديد من مشكلات التطبيق. وعلاوة على ذلك، كان من الممكن السيطرة على المشكلات الكبيرة التي تفرَّعت وتداخلت، وأدت إلى رفض المنهج. فلو تمَّت معالجة المشكلة منذ البداية، لكان بالإمكان تجنب تفاقمها وتأثيرها السلبي على كفاءة المنهج.

3.1.4. مرحلة المتابعة:

مرحلة المتابعة لا تختلف كثيراً عن مرحلة التنفيذ من حيث التحديات التي تواجهها، إذ تتجلى أبرز العقبات في الفجوة الواسعة بين متخذي القرار من جهة، والمنفذين والمتابعين من جهة أخرى. فغياب التنسيق الفعال بين هذه الأطراف يُضعِف من فعالية المتابعة، مما ينعكس سلبياً على سير العملية التعليمية، ويؤدي إلى عدم تحقيق أهدافها المرجوة. كما أن انعدام الترابط والتكامل في الأدوار بين جميع الأطراف قد يضعف من جودة العمل في النظام التعليمي. ومن ناحية أخرى، تعاني المؤسسات التعليمية من ضعف المتابعة وعدم وجود معايير وأدوات تقييم واضحة؛ لذا تحتاج جميع الأطراف المعنية في السياسة التعليمية للتعاون من أجل وضع الأدوات المناسبة لمتابعة وقياس أداء المتعلم والمعلم، بالإضافة إلى متابعة الأداء المدرسي بشكل دوري في ضوء معايير الجودة. فغياب المتابعة الدورية والفعالة قد يؤدي إلى إخفاء المشكلات وإغفال معالجتها مما قد يتسبب في تفاقمها. فعدم رصد المشكلات بشكل منتظم، قد يؤدي إلى زيادة التعقيدات المرتبطة بها، مما يتطلب في النهاية جهوداً أكبر وموارد أكثر لمعالجتها.

4.1.4. مرحلة التقييم والتقويم:

تؤكد المنقاش (2006) أن عملية التغيير في السياسة التعليمية أمر حتمي لمواكبة التغيرات المحلية والعالمية، وأن التغيير لا بد من أن يرتبط بحاجة حقيقية للتغيير. وقبل إجراء أي تغيير، من الضروري القيام بتقييم شامل ومراجعة دورية للسياسة التعليمية. وذلك يتطلب استخدام أدوات قياس وتقييم تساعد في تحسين الأداء وتحديد جودة النظام ومدى تحقيقه لأهدافه، بالإضافة إلى تحديد نقاط القوة والضعف (الجبر والحربي، 2020). و تؤكد علي (2024) " أن التقويم يشكل حلقة أساسية في [التعليم]، فإذا صلح التقويم صلحت العملية التعليمية وحققت النتائج المرجوة منها" (3). وبالنظر إلى السياسة التعليمية في الكويت، نلاحظ أن نظام التقويم يشهد تغييرات مستمرة دون إجراء دراسات كافية لتحديد مدى الحاجة إلى هذه التغييرات. فقد صدر آخر تعديل على نظام التقويم في المرحلتين الابتدائية و المتوسطة عام 2019 دون توضيح الدوافع و الأهمية وراء هذا التغيير (وزارة التربية، 2019). و من جهة أخرى، نجد وزارة التربية تحرص على استخدام أدوات التقييم مثل TIMSS وMESA وغيرها من الأدوات لمتابعة مستوى التحصيل الدراسي. كما تستعين بالخبراء لتقييم أنظمتها التعليمية. وقد تم تقييم منهج الكفايات من قبل خبراء ولجنة المناهج بوزارة

التربية، وتم الكشف عن أسباب ضعفه واقتراح سبل علاجه وتحسينه. ولكن بدلاً من الأخذ بالتوصيات وإصلاح النظام، تتجه وزارة التربية في الوقت الحالي نحو إدخال نظام جديد وهو منهج المعايير في الخطة القادمة للمنهج الوطني. وقد يعكس هذا التجاهل للتوصيات والشروع في بناء نظام تعليمي جديد غير واضح المعالم ضعفَ السياسة التعليمية التي تتغير باستمرار دون مراعاة الأسس والمعايير التي يجب الأخذ بها قبل التغيير، مما قد ينتج عنه نظام تعليمي مزعزع.

5- الديناميكية الفوضوية ودورها في تطوير السياسة التعليمية في الكويت:

للتعامل مع المشكلات التي تمر بها السياسة التعليمية في الكويت، من الضروري الأخذ بنظرية الفوضى التي تتَّبعِ أسلوباً ديناميكيّاً غيرَ خطي. إذ لم تعد الأنظمة الخطية متناسبةً مع السياسة الحالية التي تتسم بعدم الاستقرار والتغير المستمر. بالإضافة إلى الخلل الذي تمر به أثناء مراحل تنفيذ خططها. ونظراً إلى أن المراحل متشابكة ومترابطة، فإنَّ أيَّ تغيير يحدث في أحد مراحلها قد يؤثر على المراحل الأخرى؛ لذلك تساعدنا الديناميكية الفوضوية في فهم التغيرات التي تترتب عليها نتائج أخرى، كما تساعدنا في فهم السياسة التعليمية ككلٍّ مترابطٍ، تحكمه سلسلةٌ من العلاقات المتبادلة بين مراحله. وبناء على ذلك، تحتاج سياستنا التعليمية إلى التحليل والدراسة بشكل شامل لفهم علاقاتها المتبادَلة والتأثيرات التي تحدث بين مراحلها المختلفة. ولتحليل النظام التعليمي يجب أخذ مجموعة من الأمور بعين الاعتبار كما أشار جمعة (2017) في دراسته حول "نموذج مقترح لتخطيط النظم التعليمية في ضوء نظرية الفوضى"، من أهمها:

- أنْ يتم توجيه عملية التحليل إلى الكل أولًا ثم القيام بعملية الأجزاء.
- اعتبار التكامل هو العنصر الحاسم في تحليل الكل. وهو ما يعني شمول التحليل للعلاقات المتبادَلة أو المتداخلة للأجزاء داخل الكل.
- أي عملية تغير أو تحول في أي جزء يجب إعطاؤه وزناً مرجِّحاً في علاقتها بالأثر المتوقع على كل جزء من الأجزاء الأخرى للنظام.
- كل جزء من أجزاء النظام له دور معين؛ لكي يستطيع النظام تحقيق هدفه.
- يتوقف عمل كل جزء ووظيفته على موقعه في النظام ككل.
- تبدأ جميع عمليات التحليل في ظل تواجد النظام ككل (229).

ويمكن توظيف ما سبق في السياسة التعليمية على النحو الآتي:

- تحليل السياسة التعليمية ككل متكامل، ثم تقسيمها إلى مراحل منفصلة.
- التأكد من التكامل بين مراحل السياسة التعليمية، وفهم الترابط ومدى تأثير كل مرحلة على المرحلة التي تليها، مع مراعاة التداخل والتشابك بين المراحل.
- عند حدوث أي تغيير في مرحلة معينة، يجب دراسة التأثير المتوقع على المراحل الأخرى.
- لكل مرحلة دور محدد ووظيفة خاصة بها تسهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة التعليمية.
- إجراء تحليل شامل للبيانات المستمَدة من كل مرحلة في مختلف أجزاء السياسة التعليمية وقياسها بشكل متكامل.

وبعد مراعاة الخطوات السابقة عند تحليل السياسات التعليمية، لا بد من اتِّباع نهج لتطوير سياستنا التعليمية بشكل فعَّال يساعدنا على إعادة التفكير في كيفية صياغة السياسات والقرارات والخطط وآلية تنفيذها، والتعامل مع التغيرات غير المتوقعة. وقد قدَّم كورت (Cutright,1999) نهجاً لتخطيط الأنظمة التعليمية في إطار نظرية الفوضى يساعد على تطوير السياسات التعليمية بشكل مستمر ويحسِّن من الأساليب المتبعة بالسياسات التعليمية. ومن أبرز المقترحات التي قدَّمها:

1- **التركيز على التخطيط بدلًا من الخطة:** يعتمد التخطيط على منهجيات غير خطية، حيث يتم التركيز على العملية والإجراءات التفصيلية بدلاً من النتائج النهائية، في حين أنَّ الخطة التقليدية تتبع نهجاً خطيّاً يعتمد على توقيت زمني محدد يمتد إلى خمس أو عشر سنوات، وتكون منظمة ومتتابعة.

2- **البدء بتحليل الأهداف:** يتم تحديد الأهداف والغايات من العناصر التي تشكل النظامَ نفسَه، وليس عن طريق التلقين من الجهات العليا. بل يتم تحليلها من داخل النظام وتظل دائماً مفتوحة للتعديل المستمر.

3- **إتاحة المعلومات والمصادر لجميع أعضاء المؤسسة:** يجب أن تكون المعلومات متاحة للجميع ويتم مشاركتها بطرق متنوعة مثل التقارير والخطابات والنشرات وغيرها، مع ضرورة أن تكون المعلومات الحساسة مشمولة ضمن هذه العملية، لتكون عملية التخطيط أكثر شفافية.

4- **الاختلاف والصراع يُعدَّان أمراً صحيًّا:** تعترف نظرية الفوضى بأهمية الصراع واختلاف وجهات النظر وتعدُّه جزءاً جوهريّاً من الأنظمة الفوضوية. فالأفكار التي لا تقبل الجدلَ تصبح مشكوكاً في صحتها، ووجهات النظر الأحادية تُثبط التفكيرَ المختلف لصالح بعض الأفراد.

5- **عدم نجاح التفكير الخَطِّي المفروض من الأعلى:** حيث يتطلب التخطيط الناجح جمْع المعلومات الخاصة من الوحدات المختلفة ومراعاة إرفاق الملاحظات معها. فبدونها، تصبح خططاً نمطية وخطية تكون موجهة بالطريقة التقليدية إلى الأعلى.

6- **وضع ميزانية لمواجهة الفشل وأهمية المشاريع البديلة:** يشبه التخطيط الاستثمار المالي في احتمالية المخاطر والفشل؛ لذا تقترح نظرية الفوضى إجراء دراسة تجريبية مع الأخذ في الاعتبار وضع احتمالات عدم تحقق الأهداف كما هو متوقع في المستقبل.

7- **الاستثمار الكبير للوقت في المراحل الأولى يعدُّ استثماراً مستقبليّاً:** الخطط التي تُفرض من الأعلى والمعدة بسرعة غالباً ما تكون غير ناجحة. ورغم أنها قد تبدو مريحة في البداية، إلا أنها تفتقر إلى الفهم العميق للبيئة المحيطة وتؤدي إلى إهدار الوقت والموارد. في المقابل، فإن التخطيط الذي يستغرق وقتًا طويلًا قد يحقق عوائد كبيرة. ولنجاح التخطيط الإستراتيجي الحقيقي، لا بد من المشاركة المجتمعية على نطاق واسع.

8- **تزداد قوة السلطة أثناء عملية التنفيذ:** في الأنظمة المعقدة لا يكون لأحد السيطرة أو وضْع الخطط بشكل كامل. لذا، يجب على صاحب السلطة الاكتفاء بتوجيه النظام من خلال وضع المعايير، ويجب أن يُقدِّم حجةً مقنعة لأهمية بناء خطة إستراتيجية مع تحديد جدولها الزمني وتقديم رسوم توضيحية للنتائج النهائية المتوقعة. كما يجب أن يكون صاحب السلطة مستعدّاً للتدخل وتوجيه عمليات التخطيط التي تواجه صعوبات أو تنحرف عن مسارها، ويجب أن يكون جاهزاً للتعاون مع الآخرين بعيداً عن فرض السيطرة.

9- **عدم المبالغة في تقدير ما يمكن قياسه، وعدم الاستهانة بما لا يمكن قياسه:** هناك العديد من الحالات غير القابلة للتنبؤ نتيجة عدم قدرتنا على التمييز بين الأحداث المختلفة. فأحياناً، قد تكون المعلومات غيرَ دقيقة أو تعتمد على أرقام غير كافية. وقد تظهر عوامل أخرى مهمة تُهمَل بسبب عدم وجود دراسات أو بيانات سابقة عنها؛ لذا، من الضروري أن تكون هناك مرونة وتكيف مع الظروف المفاجئة.

10- **النظر إلى المستقبل على أنه قابل للبناء، وليس مجرد نتيجة متوقعة:** على الرغم من صعوبة التنبؤ، فإن استخلاص عدم جدوى التخطيط من نظرية الفوضى يعدُّ خطأ، إذ يجب أن ننظر إلى المستقبل على أنه قابل للتشكيل والبناء. فالتخطيط القائم على النظام الخطي نجده يركّز على تنفيذ المستقبل بدلاً من بنائه، بينما نجد التخطيط القائم على النظام غير الخطي يرى أن المستقبل عملية اكتشاف تتشكل بفعل العوامل المحيطة. ومن خلال نهج كورت (Cutright,1999) السابق يمكن معالجة التحديات التي ذكرناها سابقا في السياسة التعليمية في الكويت من خلال الجدول التالي:

الجدول (1) نظرية الفوضى في نهج كورت (Cutright,1999) لتخطيط الأنظمة التعليمية وإمكانية استخدامها في معالجة مشكلات السياسة التعليمية

المرحلة	المشكلة	علاجها في ضوء نظرية الفوضى
مرحلة صنع القرار	غياب المشاركة الشعبية	المشاركة المجتمعية على نطاق واسع وإتاحة المعلومات والمصادر لجميع أعضاء المؤسسة بحيث تكون المعلومات متاحة للجميع.
مرحلة التنفيذ	غياب التخطيط والتجربة	التركيز على التخطيط بدلاً من الخطة من خلال التركيز على العملية والإجراءات التفصيلية
مرحلة المتابعة	غياب التنسيق بين الأطراف المعنية	تزداد قوة السلطة أثناء عملية التنفيذ من خلال المتابعة والتعاون مع الآخرين
مرحلة التقييم والتقويم	تجاهل مخرجات التقييم	عدم المبالغة في تقدير ما يمكن قياسه، وعدم الاستهانة بما لا يمكن قياسه من خلال المرونة والتكيف مع مخرجات التقييم الغير متوقعة

ملخص نتائج البحث:

من خلال العرض السابق، يتبين أن السياسة التعليمية في الكويت تواجه عقبات وتحديات متعددة في مختلف مراحلها، مما أدى إلى بروز مشكلات جوهرية في المنظومة التعليمية. وللوقوف على الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلات، اعتمد البحث على نظرية الفوضى، حيث أظهر أن إهمال التفاصيل الدقيقة في كل مرحلة من مراحل السياسة التعليمية قد أسهم في حدوث تداعيات أثرت سلبيًّاً على النظام التعليمي ككل. كما كشف البحث عن أن الأنظمة التعليمية تتسم بطبيعة ديناميكية متغيرة، مما يستدعي تبنِّي نظريات تقدِّم

نهجاً غير تقليدي يتلاءم مع هذه الطبيعة. ومن هنا، تبنَّى البحثُ نظريةَ الفوضى التي تؤكد على أهمية الابتعاد عن الأساليب الخطية التقليدية لصالح نهج أكثر مرونة. يتيح هذا النهج تقديم تغذية راجعة مستمرة، ويساعد على معالجة المشكلات قبل تفاقمها. وقد أظهر البحث أنَّ تطبيق نظرية الفوضى في مجال السياسات التعليمية بالكويت يوفر فهماً أعمق للتغيرات والتفاعلات المعقدة داخل المنظومة التعليمية، بالإضافة إلى تقديم إطار جديد يساهم في مواجهة التحديات بكفاءة وفاعلية أكبر.

وبناءً على ذلك، توصل البحث إلى المقترحات التالية لتطوير السياسة التعليمية في الكويت:

1- **التحديث المستمر للسياسات والخطط التعليمية:** من خلال تطوير استراتيجياتها ومتابعة أحدث النظريات العلمية التي تساعدها على بناء سياسة تعليمية فاعلة.

2- استخدام نظرية الفوضى في فهم السياسات التعليمية: حيث تعدُّ نظرية الفوضى من النظريات الحديثة التي تسهم في فهم الأنظمة المعقدة ذات الطبيعة الديناميكية غير الخطية، وهذا ما تتميز به السياسات التعليمية اليوم نظراً لوجود علاقات مترابطة ومتداخلة بين مكوناتها، مما قد ينتج عنه ظهور سلوكيات معقدة يصعب التنبؤ بها.

3- تطوير السياسة التعليمية في ضوء نظرية الفوضى: حيث تحتاج السياسة التعليمية إلى تبني نموذج غير خطي لمواجهة الاضطراب الناتج عن عدم الاستقرار في السياسات الحالية. وهو ما يتطلب إستراتيجيات مرنة تتيح التكيف السريع مع الظروف المتغيرة.

4- تجاوز النظم الخطية التقليدية: يجب التأكيد على أن النظم الخطية التقليدية لم تعد نافعة في سياستنا التعليمية، حيث تتطلب الظروف الراهنة أساليبَ فعالة للتعامل مع المشكلات والعقبات المفاجئة التي قد تظهَر.

5- المرونة في تنفيذ خطط السياسات التعليمية: يتعين على السياسات التعليمية أن تكون مرنة وقابلة للتعديل بناء على التغيرات في الظروف المحيطة.

6- إعطاء الوقت الكافي والتأني في عملية تخطيط وبناء السياسات التعليمية: ينبغي تخصيص الوقت الكافي للتخطيط في تطوير السياسات التعليمية. فالتسرع قد يؤدي إلى نتائج غير مُرضية.

7- الشراكة المجتمعية في عملية التخطيط: لا ينبغي أن تكون عملية وضْع الخطط التعليمية حكراً على المسؤولين، بل يجب أن تتضمن مشاركةَ المجتمع بكافة فئاته، حيث يعزز هذا النهج من قبول الخطط وتنفيذها بفعالية. فالقرارات يجب أن تعكس احتياجات المجتمع وتطلعاته، مما يسهم في نجاح العملية التعليمية.

8- الشفافية في عرض التقارير النهائية للسياسات التعليمية: لضمان جودة العملية التعليمية، من الضروري أن تكون هذه التقارير والنتائج متوفرة لجميع الأطراف المعنية. مما سيمكنهم من التعرف على نقاط القوة والضعف، ويسهل مشاركتهم في تحسين وتطوير العملية التعليمية.

9- التقييم الدوري للسياسات التعليمية: وذلك من خلال وجود آليات فعالة لقياس أثر السياسات التعليمية وتحديد نقاط القوة والضعف.

10- التفاعل المستمر مع المتغيرات: حيث يجب أن تتضمن السياسات التعليمية آليات لمراقبة المتغيرات المحلية والعالمية، مما يسمح بتعديل السياسات بسرعة وفقًا للأوضاع الراهنة.

المراجع:

1. أحمد، علاء، أحمد، أسماء، باسيلي، فيفيان. (2022). استشراف مستقبل بعض القضايا المرتبطة بسياسة التعليم الجامعي المصري على ضوء نظرية الفوضى (تحذيرات وإضاءات). مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 16(5)، 516-582.
2. الجبر، لولوه، الحربي، منى. (2020). تقويم النظام الفصلي للتعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية .مجلة بحوث التربية النوعية-جامعة المنصورة، 58(1)، 81-115.
3. الجسار، سلوى. منهج الكفايات بين التطبيق والرفض جريدة الأنباء.

. https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/education/803319/09-01-20182018/9/1

4. الجلال، سعاد. (2020). تدريس نظرية الفوضى لطلبة المرحلة الثانوية من وجهة نظر معلمي الرياضيات .مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 1(3)، 155-167.
5. جمعة، السيد (2017). أسلوب مقترح لتخطيط النظم التعليمية في ضوء نظرية الفوضى. دراسات تربوية و نفسية مجلة كلية التربية الزقازيق. 2(95) 195- 295.
6. الجنفاوي، فوزية. (2022). واقع المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المحلي في مجال التنمية المهنية بكلية التربية جامعة الكويت. رسالة ماجستير، الإدارة و التخطيط التربوي. كلية التربية. جامعة الكويت.
7. الحبسي، رحمه. (2011). واقع المشاركة المجتمعية في صنع القرار التربوي في النظام التعليمي العام بسلطنة عمان. رسالة ماجستير، قسم إدارة تربوية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.
8. الحربي، سعود. (2019، 7 نوفمبر). السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم 2030 رؤية تحليلية .المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
9. دياب، إكرام. (2018). تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية .مجلة الإدارة التربوية، 17(17)، 341-416.

10. الديحاني، نواف. (2016). تصور مقترح لتطوير نظام التعليم الثانوي العام بدولة الكويت في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة. المؤسسة العربية للإستشارات العلمية و تنمية الموارد البشرية، 17(53)، 1-70.

11. الديك، سامية (2023). دراسة مقارنة لتطوير السياسات التعليمية لنظام التعليم العام في فلسطين في ضوء خبرة فنلندا. مجلة الآداب للدراسات النفسية و التربوية. 6(1) 389-415.

12. سيد، أمل. (2020). دراسة تحليلية للسياسة التعليمية لتطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام 1980م .مجلة البحث في التربية وعلم النفس، 35(2)، 21-40.

13. الطاحوس، أسامة. (2023). واقع السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء ديمقراطية التعليم .مجلة القراءة والمعرفة، 23(258)، 299-336.

14. عارف، عالية. (2014). دور المشاركة المجتمعية في ظل الحوكمة في صنع القرار والمساءلة: دلالات من خبرات دولية . المجلة العربية للإدارة، 34(1)، 213-234.

15. العجمي، بدرية. (2023). المعوقات التي تواجه التعليم المبني على منهج الكفايات Scientific Creation Pioneer ، 3(11) https://scpm.site/archives/1779 .

16. علي، أسماء. (2015). السياسة التعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي في ضوء مدخل الشجرة التعليمية لمواجهة تحديات ثورة الإنفوميديا .مجلة كلية التربية-جامعة الأزهر، 2(166)، 193-237.

17. عنايات، أيمن. (2020). صنع السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة: دراسة مقارنة مجلة كلية التربية بالمنصورة، 112(1)، 631-663.

18. العنزي، بندر. (2022). واقع ممارسة القيادات التعليمية بمدارس التعليم العام بدولة الكويت لدورها في تفعيل الشراكة المجتمعية .مجلة كلية التربية-جامعة المنصورة، 120(2)، 399-428.

19. العيسى، إسراء، العصفور، عهود، الكندري، علي، الهاشم، فاطمة، الفيلكاوي، عبدالله، الحوطي، إبراهيم، المحميد، يوسف (2021). من هنا نبحر: مبادرة وطنية لإصلاح و تطوير التعليم في الكويت. https://www.fromherewesail.com/media/from_here_we_sail.pdf

20. غنايم، مهني. (2018). السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة .مجلة الثقافة والتنمية، 1(127)، 1-20.

21. غنيم، صلاح. (2015،13- 14 يوليو). السياسة التعليمية في مصر: الملامح والتحديات .المؤتمر الدولي للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مصر.

22. فضل، محمود والظاهر، عزة (2020). السياسة التعليمية في تحقيق مبدأ المساواة في الفرص التعليمية بجمهورية مصر العربية (دراسة تحليلية). مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية و النفسية. 14(14) 106- 137.

23. الفيلكاوي، أحمد. (2018). ملاحظات على منهج الكفايات https://paaetpr.com/?p=6330 .

24. محيي الدين، عبدالمنعم، علي، إيناس. (2019). التربية بالفوضى: دراسة تطبيقية لنظرية الفوضى .مجلة كلية التربية- جامعة طنطا، 1(73)، 1-21.

25. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2022). تقرير حول إحصاءات التعليم في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2021/2020.

26. الموجي، دعاء، الواحد، سامي، العيد، خلود. (2023). دراسة نظرية الفوضى وأثرها على التصميم الزخرفي في الفراغ الداخلي .مجلة الفنون والعلوم التطبيقية جامعة دمياط، 10(1)، 123-134.

27. المنقاش، سارة (2006). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود العلوم التربوية و الدراسات الإسلامية. 19(1) 381-440.

28. الهلالي، الشربيني. (2021). مستقبل السياسة التعليمية في مصر بعد جائحة كورونا .مجلة بحوث التربية النوعية، 62(1)، 1-26 https://doi.org/10.21608/mbse.2021.67726.1017 .

29. وزارة التربية (2019). وثائق و مستندات: القرار الوزاري رقم (2019/157م).

https://elibrary.moe.edu.kw/documents

30. وطفة، علي. (2012). نشأة التعليم وتطوره في دولة الكويت. جامعة الكويت.

31. اليافعي، شريفة، أبو زيد، وفاء، جمال الدين، نجوى.(2015). المشاركة المجتمعية في ضوء صنع السياسة التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة .المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، 16(51)، 1−30.

32. Akmansoy, V., & Kartal, S. (2014). Chaos theory and its application to education: Mehmet Akif Ersoy University case. Educational Science: Theory & Practice, 14(2), 510–518.
33. Ali, N (2024). The Reality of the Evaluation Process in Schools from the Point of View of Teachers of the First Cycle of Basic Education in the City of Damascus. Damascus University Journal of Educational and Psychological Sciences, 40 (1), 524-550. (In Arabic).
34. Alsaleh, A. (2024). Educational administration and policy in Kuwait. In K. Arar, S. Turan, S. Gumus, A. Sellami, & J. Mahfouz (Eds.), Demystifying educational leadership and administration in the Middle East and North Africa (166–186). Routledge.
35. Ashour, T & Sulaiman, J (2024). The Role of Social Studies Curricula in Developing 21st Century Skills from the Point of View of Teachers of the First Cycle of the Basic Education Stage. Damascus University Journal of Educational and Psychological Sciences, 40(3), 440-463. (In Arabic).
36. Breedt,I.,& Fourie, A. (2024, Nov, 21-22). The Ripple Effect: How Chaos Theory Can Transform Education. International Conference on Education Research. DOI: 10.34190/icer.1.1.3091.
37. Cutright, M. (1996,22 March). The implications of chaos theory for strategic planning in higher education. Midwest Regional Conference of the Society for College and University Planning.
38. Cutright, M. (1999,19-23, April). Planning in higher education: A model from chaos theory. The annual conference of the American Educational Research Association, Montreal, Quebec, Canada.
39. Ercetin, S., Bisaso, S., & Saeed, F. (2013). Understanding chaos and complexity in education systems through conceptualization of fractal properties. In S. Ercetin & S. Banerjee (Eds.), Chaos, complexity and leadership (147–161).
40. Fahim, M., & Talabari, F. (2014). Chaos/complexity theory and education. Journal of English Language Teaching and Learning, 6(13), 43–56.
41. Lartey, F. (2020). Chaos, complexity, and contingency theories: A comparative analysis and application to 21st-century organizations. Journal of Business Administration Research, 9(1), 44–51.
42. Martins, J., Oyanedel, E.,& Campos-Soto,R. (2024). Introducing chaos theory in the classroom: A life sciences students' perception. International Journal of Educational Research Review,9(4),275-294. DOI: 10.24331/ijere.1502724 .
43. Pearnpitak, K. (2024). Policy recommendations for reducing educational disparities: A chaos theory perspective. Social Sciences Research and Academic Journal, 19(3), 1–14.
44. Reigeluth, C.M. (2023). Chaos Theory and the Sciences of Complexity: Foundations for Transforming Educational Systems. In: Spector, J.M., Lockee, B.B., Childress, M.D. (eds) Learning, Design, and Technology.2-12. Springer, Cham.DOI:10.1007/978-3-319-17461-7_95.